

حصة استماع  
حول المشروع أمام لجنة الحقوق والحريات  
2 مارس 2015

# مشروع قانون أساسي يتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة

## شوقي قدّاس



الجمعية التونسية للقانون الدستوري  
Association Tunisienne de Droit Constitutionnel  
Tunisian association of constitutional law

# النفاذ إلى المعلومة ؟

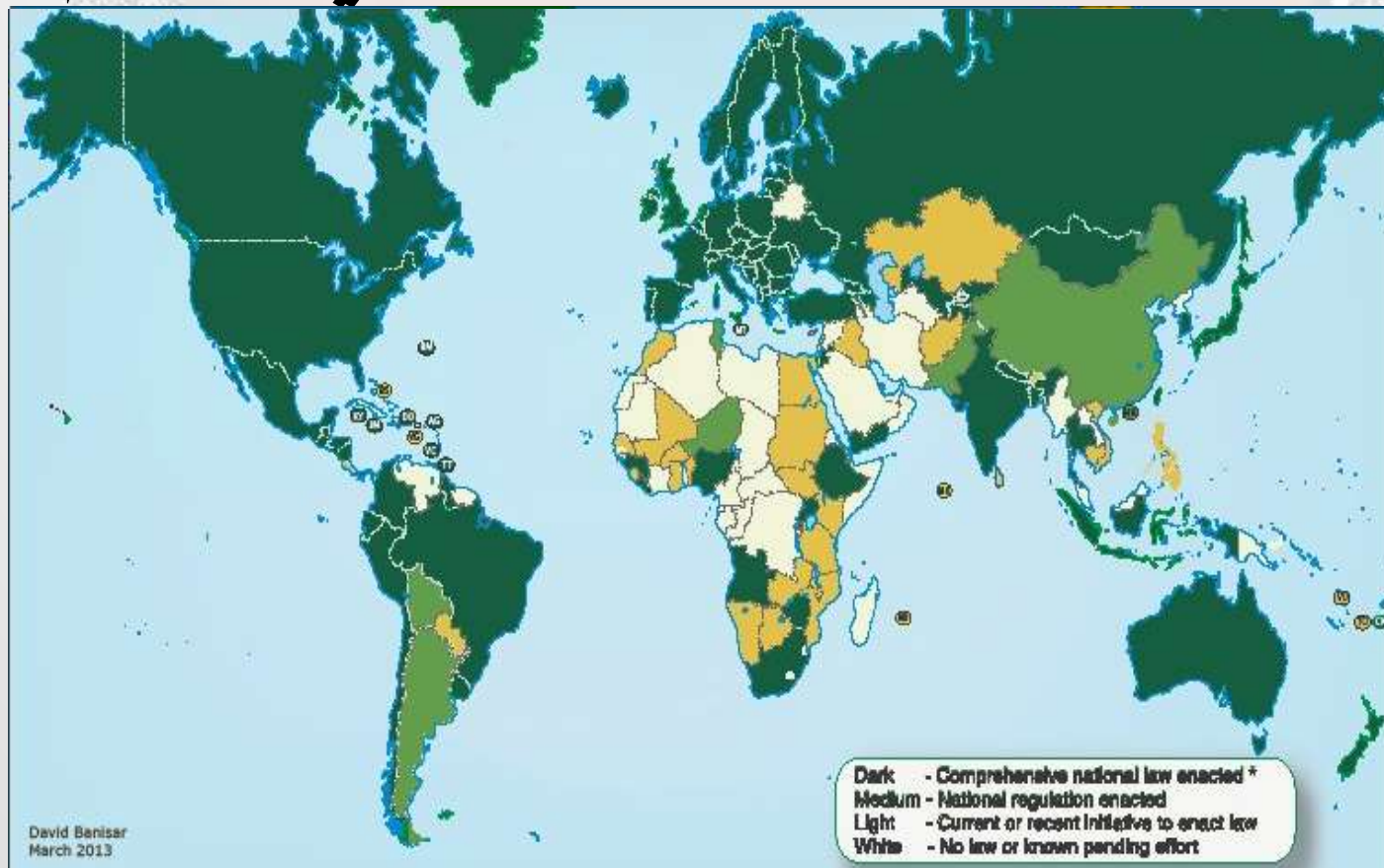
- الحق في النفاذ الى المعلومة حق ملازم ومفعلٌ لحرية التعبير
- المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : «...2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين...»

# النفاذ إلى المعلومة ؟

- الحق في النفاذ الى المعلومة يكرّس الشفافية في العمل العمومي
- "الشفافية تقلص من الفساد وتعزز الحكم الرشيد"، اعلان G8 جوان 2003
- حركية كونية انطلقت سنة 1776 في السويد
- أكثر من 95 دولة أصدرت قانون في حرية النفاذ إلى المعطيات العمومية

# النفاذ إلى المعلومة؟

قوانين النفاذ الى المعلومة في العالم



# النفاذ إلى المعلومة ؟

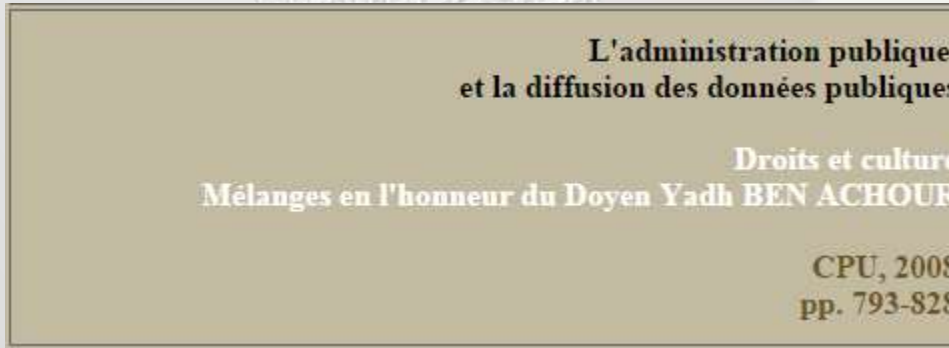
مسألة المعطيات العمومية والشخصية



2008



2005



# النفاذ إلى المعلومة ؟

الحق في النفاذ الى المعلومة يطرح عديد الإشكاليات :

- **تعريفات دقيقة للمفاهيم المستعملة**
- **تحديد الهياكل المعنية**
- **تحديد المعطيات المنشورة**
- **طلب النفاذ إلى المعطيات العمومية**
- **حدود أو استثناءات الحق في النفاذ إلى المعطيات العمومية**
- **طبيعة وصلاحيات الهيئة**
- **استعمال المعطيات العمومية**
- **العقوبات لمخالفة قواعد النفاذ للمعطيات العمومية**
- **تعدد المتدخلين في علاقة بالمعطيات العمومية**

# التعاريف (معلومة)

• المشروع في عنوانه وتعاريف مفاهيمه يستوجب التدقيق

• يستحسن استعمال مصطلح : **المعطى العمومي**

المطابق لمصطلح Donnée publique / Public data

• القوانين المقارنة والنصوص الجهوية تحدد مفهوم

**المعلومة في تكييفها بالعمومية** مما يسمح بإزاحة

المعلومات التي تكون بحوزة اشخاص القانون

الخاص كالأفراد أو الشركات أو الجمعيات ...

# التعاريف (معلومة)

• مشروع قانون يتعلّق بالإطار العام للتبادل الإلكتروني بين الهيكل العموميّة وبينها وبين المتعاملين معها

• «مُعْطِيَاتٍ عَمُومِيَّةٍ : المَعْطِيَاتِ وَالوِثَائِقِ الَّتِي يُنْشِئُهَا أَوْ يَتَحَصَّلُ عَلَيْهَا أَوْ يُجَمِّعُهَا هِيكَلٌ عَمُومِيٌّ فِي إِطَارِ مَهَامِهِ وَيَضَعُهَا عَلَى ذِمَّةِ الْعَمُومِ»



# التعاريف (معلومة مدونة)

• أخذ بعين الاعتبار اللجوء الى تقنيات المعلومات والاتصال

• «المعلومة : كل معلومة مدونة مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاءها والتي تنتجها أو تتحصل عليها الهيكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها»

• حذف عبارة «مدونة» لحصرها في الوثائق المادية

# التعاريف (النفاذ)

- «النفاذ إلى المعلومة : نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل المعني والحق في الحصول عليها بطلب»
- هذا التعريف يتعرض الى **الطرق التي تسمح بالنفاذ الى المعطى العمومي**
- النفاذ هي العملية التي تسمح بالتعرف على محتوى الوثائق أي جعل المعلومة أو المعطى متاح للعموم

# التعاريف (استعمال)

- «إعادة استعمال المعلومات العمومية: استعمال المعلومات التي تم إنتاجها في إطار وظيفة المرفق العام، وذلك لغايات أخرى تجارية أو غير تجارية»
- لا يُوَظَر المشروع إعادة الاستعمال، **ما هي الفائدة من تعريف المفهوم ؟**
- **التعريف يعيد تحديد المعلومات المعروفة في نفس الفصل**

# الهيكل المعنية

• يستحسن إعادة تبويب الهيكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في الفصل 3 :

• **الهيئات التشريعية**

• الهيئات القضائية

• **الهيئات التعديلية** الهيئات الإدارية المستقلة

• الإدارات المركزية والجهوية والجماعات المحلية وتمثليات الدولة بالخارج

• المؤسسات والمنشآت العمومية **وتمثيلها بالخارج**

• أشخاص القانون الخاص التي تسير مرفقا عاما

• **كل الهيكل التي تنتفع بتمويل عمومي يفوق مبلغا يضبط بأمر**

# المعطيات المنشورة تلقائياً

- الفصل 8 "يتعين على كل هيكل خاضع لأحكام هذا القانون أن ينشر ويحيين بصفة دورية المعلومات التالية : ..."
- يستحسن زيادة :
- القائمة الاسمية لكل العاملين في الهيكل مصحوبة بعنوانهم الالكتروني المهنية والخطة المكلفين بها
- التقارير العمومية التي تصدر على الهيكل بطلب من رئاسة الحكومة أو مجلس نواب الشعب

# طلب النفاذ

• الفصل 12. «يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي ...»

• لتشجيع الاستثمار الخارجي ومطابقة تشريعنا الوطني للمعايير المقارنة يستحسن التنصيص على إمكانية طلب النفاذ للأشخاص الطبيعية أو المعنوية الأجنبية المقيمة بتونس

• يستحسن التعرض في حالة اللجوء الى الطلب الالكتروني إلى إجراء **الوصل الالكتروني** : «وصل إلكتروني : إعلام يرسل إلى طالب الخدمة إلكترونيا يُثبت تاريخ وساعة توصل الهيكل العمومي بالمطلب»

# طلب النفاذ

• الفصل 15. «الحصول على نسخة إلكترونية من المعلومة، عند الإمكان»

• يستحسن التنصيص وجوب إعلام الطالب بالنسخ المتاحة ومدّه بنسخة إلكترونية **يمكن استعمالها ومعالجتها**

• الفصل 17 : يحدد الآجال في 20 يوم :

• آجال **يستحسن تمديدها** الى 30 يوم

• يستحسن التنصيص على إمكانية التمديد وادماج

مفهوم «**الآجال المعقولة**» التي يسمح تقييمها من طرف

القضاء

# طلب النفاذ

• يستحسن إلزام الهيكل المعني بإعلام طالب المعطي عن طريق **الإرساليات القصيرة** وخصوصا في الحالات التالية :

• **التمديد في الآجال** المحددة لتسليم المعطي

• **جاهزية المعطي** قبل الآجال القانونية

المحددة

• **إحالة طلب النفاذ** للهيكل المختص (الزام

الهيكل بالاحالة)



# استثناءات النفاذ

- يستحسن التعرض لوضعية **المعطيات المعروضة للبيع** في هاته الحالة يكتفي الهيكل بأعلام الطالب بذلك وتحديد مكان البيع والتمن المستوجب للحصول على نسخة
- لا يمكن الحصول على نسخ من **قرارات قضائية** إلا بعد فسخ أسماء الأشخاص التي تم ذكرها
- لا يمكن الحصول على وثائق تحتوي على **معطيات شخصية** إلا بعد استشارة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الخاصة

# الهيئة

- الفصل 41 "تحدث هيئة عمومية تسمى "هيئة النفاذ إلى المعلومة "... من المستحسن اللجوء إلى التصنيف المتعارف في القوانين المقارنة وهو **"هيئة ادارية مستقلة"**
- إسناد للهيئة في الفصل 42 على غرار هيئة الانتخابات وهيئة الإعلام **السلطة الترتيبية** في مجال تدخلها مما يسمح لها القيام بوظيفتها التعديلية
- الفصل 50 : **"اختيار كاتب عام للهيئة من بين أعضائها"** : خيار غير صائب ... خطة تستوجب التخصص في التسيير الإداري الذي لا يتماشى مع مهنة الأعضاء

# إعادة استعمال المعطيات

• الفصل 60 " ... وفقا لضوابط وشروط يتم تحديدها ضمن إطار قانوني خاص "

• يمكن لقانون التفويض للسلطة الترتيبية تحديد إجراءات لكنه **غير عادي أن يفوض ذلك إلى قانون** وهو من صلاحيات الدستور

• يمكن للقانون أن ينص على ضمان "الحق في إعادة استعمال المعلومات العمومية" ويحيل إلى الهيئة صلاحية إصدار **كراس شروط** يحدد إجراءات وشروط تكريس هذا الحق بالتشاور مع الهيئات المتدخلة في هذا الميدان

# العقوبات

- الفصل 60 "يعاقب بخطية قدرها خمسمائة (500) ديناراً كل من يتعمّد..."
- أفعال لا تتساوى في خطورتها والمساوى التي تنجر عنها يستحسن التمييز في العقاب عليها
- يستحسن زيادة عقاب خاص ضد العون أو الإدارة التي تصر على عدم السماح بالإنفاذ الى معطى عمومي رغم طلب الهيئة ذلك
- يستحسن زيادة عقاب في حالة العود

# تعدد المتدخلين

- تكريس حق النفاذ الى المعطيات العمومية ليس عمل مناط بعهدة الهيئة التي سيتم انشاءها فقط
- يتدخل في هذه العملية الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والأرشيف الوطني
- يستحسن انشاء مجلس يسمح بالتنسيق والتشاور بين هذه الهياكل الثلاث على مستوى رؤسائها
- صلاحيات هذا المجلس : الموافقة على القواعد الترتيبية وكراس الشروط التي تؤطر حق النفاذ وإعادة استعمال المعطيات العمومية وتنسيق فقه القرارات في هذا الميدان

يمكن تحميل هذا التقديم على موقعي الواب الخاص  
[www.chawki.gaddes.org/2.html](http://www.chawki.gaddes.org/2.html)

شكرا  
على المتابعة والانتباه



Accueil	Publications	Présentations
Enseignements	Documents	Droit public tun.
Liens	Vidéos & photos	Contacts

**Chawki GADDES**

**Les élections locales**  
Formation pour les représentants régionaux  
Lam Echami, Tunis, La Soukra, 25 mars 2015

**Les instances constitutionnelles indépendantes**  
La constitution tunisienne et les relations internationales  
Association des diplomates tunisiens